الأنباء
الاثنين 21 اكتوبر 2013

«الوطني»: المخاوف تعاود الظهور في الأسواق بسبب النقاش السياسي الأميركي

ذكر بنك الكويت الوطني في تقرير اقتصادي أن رجال السياسة الأميركيين وافقوا خلال الأسبوع الماضي على اتفاقية تقضي بوضع حد للإغلاق الحكومي الجزئي الذي شهدته البلاد والذي استمر لمدة 16 يوما وذلك مع تجنب تخلف الولايات المتحدة عن سداد الديون، وذلك قبيل ساعات فقط من وصول سقف الدين العام الأميركي إلى 16,7 تريليون دولار.

وأضاف التقرير أن الاتفاقية تقضي بتحديد يوم جديد وهو الـ16 من شهر يناير ليتمكن فيه الديموقراطيون والجمهوريون في البلاد من التوصل إلى اتفاق حول موازنة الولايات المتحدة الأميركية، مع استمرار الخزينة الأميركية بالاقتراض كما تقتضي الحاجة وذلك وصولا الى الـ 7 من شهر فبراير، حيث تقضي الاتفاقية الحالية بأن الحكومة الأميركية ستتمكن من الاقتراض بحسب ما تقتضي الحاجة وذلك لتتمكن من سداد التزاماتها الحالية، كما انه بالامكان ان تقوم الحكومة الأميركية بتدابير غير اعتيادية لفترة الأشهر القادمة وذلك للحرص على سير العمل الحكومي في البلاد وذلك في حال رفض الكونغرس الأميركي من جديد الموافقة على رفع سقف الدين العام الأميركي.

تجدر الاشارة إلى ان سقف الدين العام الجديد من شأنه ان يثير العديد من المخاوف في الأسواق بسبب الغموض المحيط به وبنتائجه على البلاد.

وأوضح التقرير أنه وبعد ابرام الاتفاقية وتنفس المستثمرين الصعداء، حقق

ارتفاع اليورو أمام الدولار إلى 1,37 ليكون الأعلى له منذ فبراير الماضي

الدولار ارتفاعا خلال الفترة الأولى، الا انه سرعان ما تراجع إلى أدنى مستوى له يحققه خلال فترة الثمانية اشهر والنصف الأخيرة وذلك مقابل العملات الرئيسية الأخرى خاصة بسبب الاضطرابات السياسية في الولايات المتحدة الأميركية والاغلاق الحكومي الجزئي الذي شهدته البلاد، وهو الأمر الذي عزز من التوقعات في ان يعاود المجلس الاحتياطي الفيدرالي اعادة النظر في تعديل برنامج الحوافز مع حلول منتصف العام القادم بدلا من شهر يناير كما كان متوقعا في السابق. ولفت التقرير الى تراجع مؤشر الدولار وهو الذي يشير إلى قيمته مقابل مجموعة من العملات الأخرى، وذلك إلى 79,478 خلال يوم الجمعة وهو الحد الأدنى له الذي يشهده منذ شهر فبراير، هذا وقد تراجع المؤشر بنسبة 1٪ خلال أسبوع وبالتالي مسجلا التراجع الأسبوعي الأكبر له منذ الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر والذي أتى تبعا للقرار المفاجئ الذي اتخذه المجلس الاحتياطي الفيدرالي في الامتناع عن تعديل برنامج الحوافز والابقاء على السياسات المتبعة في البلاد من دون تغيير.

وفي المقابل، ارتفع اليورو مقابل الدولار الأميركي ليصل إلى 1,3703 وهو الحد الأعلى له منذ أوائل شهر فبراير والذي وصل فيه إلى أعلى مستوى خلال عام 2013 وذلك عند 1,3711، وبالتالي فقد اقفل اليورو الأسبوع أخيرا عند 1,3685 ومحققا ارتفاعا لهذا الأسبوع بلغ نسبة 1٪.

وأشار التقرير الى ان الدولار تراجع مقابل الين الياباني خاصة بعد التراجع الذي شهدته ايرادات السندات الأميركية والتي أثرت سلبا على اقبال المستثمرين على الدولار، وبحيث بلغ 97,80 وذلك بعد الارتفاع الكبير الذي حققه يوم الخميس والذي بلغ أعلى مستوى له خلال فترة الأسابيع الثلاثة الأخيرة وذلك عند 99، هذا وقد تراجع الدولار بنسبة 0,8٪ مقابل الين الياباني هذا الأسبوع وهو التراجع الأسوأ له منذ الـ 27 من شهر سبتمبر.

أما الدولار الاسترالي فقد أشار التقرير الى انه ارتفاع الى أعلى مستوى له لفترة الأشهر الأربعة الأخيرة وذلك بفضل المعطيات الاقتصادية الصادرة مؤخرا، والتي أشارت إلى ان النمو الاقتصادي الصيني السنوي قد ارتفع بنسبة 7,8٪ خلال الربع الثالث، وبالتالي فقد وصل سعر الدولار الاسترالي إلى أعلى مستوى له عند 0,9678 وليقفل الأسبوع عند 0,9675.

وذكر التقرير ان الجنيه الاسترليني ارتفع يوم الجمعة محققا الأسبوع الأفضل له مقابل الدولار خلال الشهر الجاري وذلك بفضل المعطيات الاقتصادية البريطانية الجيدة والتي تزامنت مع امتناع الولايات المتحدة الأميركية عن تعديل برنامج الحوافز خلال الفترة الحالية، وبالتالي فقد وصل الجنيه الاسترليني يوم الخميس الى أعلى مستوى له عند 1,6206 وذلك بسبب الارتفاع الذي شهدته مبيعات التجزئة والذي فاق التوقعات، وهو الأمر الذي يؤكد على ان الاقتصاد البريطاني قد حقق نموا اقتصاديا فاق التوقعات خلال الربع الثالث ن السنة.

القطاع الصناعي

وبيّن التقرير ان القطاع الصناعي في منطقة فيلادلفيا الأميركية شهد نموا اقتصاديا فاق التوقعات خلال شهر أكتوبر، في اشارة إلى ان المصانع الأميركية قد بدأت باستعادة زخمها السابق وذلك قبيل الاغلاق الجزئي للحكومة الأميركية والذي انتهى يوم امس، فقد تراجع المؤشر الاقتصادي العام للمجلس الاحتياطي الفيدرالي لمدينة فيلادلفيا إلى 19,8 نقطة خلال الشهر الجاري وذلك بعد ان وصل خلال شهر سبتمبر إلى أعلى مستوى له خلال السنتين الأخيرتين وذلك عند 22,3 نقطة.

تعويضات البطالة

وأفاد التقرير بأن عدد مطالبات تعويضات البطالة تراجع 15 الف مطالبة ليصبح العدد الاجمالي عند 358 الف مطالبة وذلك خلال الأسبوع الماضي وبدلا من العدد المحدد سابقا عند 373 الف مطالبة وخلافا لتوقعات الخبراء الاقتصاديين في ان يتراجع العدد إلى 335 الف مطالبة.

أما عدد الطلبات في ولاية كاليفورنيا فقد ظل مرتفعا حيث ان عددا من الموظفين غير الفيدراليين قد تم تسريحهم خلال الأسبوع الماضي بسبب الأوضاع المالية والسياسية في واشنطن.

مؤشر ثقة المستثمر الألماني

وبيّن التقرير ان مؤشر ثقة المستثمر الألماني ارتفع خلال شهر أكتوبر وذلك للشهر الثالث على التوالي وهو ما يعتبر دلالة على ثبات عملية التعافي للاقتصاد الألماني وهو الاقتصاد الأكبر في أوروبا، كما يدل على قدرة الاقتصاد الألماني على الصمود امام الاضطرابات التي تشهدها الأسواق المالية بسبب الأوضاع المالية في الولايات المتحدة الأميركية، فقد ارتفع مؤشر ZEW الاقتصادي، وهو المؤشر الذي يقيس توقعات المستثمرين والمحللين الاقتصاديين لفترة الستة اشهر القادمة وذلك من 49,6 إلى 52,8 خلال شهر سبتمبر، مع العلم بأن هذا الارتفاع هو الارتفاع الأكبر الذي يسجله المؤشر منذ شهر ابريل من عام 2010، والجدير بالذكر ان التوقعات الاقتصادية قضت بأن يبقى المؤشر على حاله من دون تغيير.

المملكة المتحدة

وقال التقرير ان مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة حققت ارتفاعا فاق التوقعات خلال شهر سبتمبر بحسب ما أفاد به المكتب الوطني للاحصاءات وذلك بسبب ارتفاع حجم الطلب على المفروشات، وبالتالي فقد ارتفعت مبيعات التجزئة والتي تشمل مبيعات المحروقات بنسبة 0,6٪ عن شهر أغسطس والذي سجلت خلاله تراجعا بلغ نسبة 0,8٪، مع العلم ان التوقعات قضت في ان ترتفع نسبة مبيعات التجزئة بنسبة 0,4٪ فقط.

من ناحية أخرى، ارتفعت المبيعات الخاصة بالمستلزمات المنزلية بنسبة 3٪، أما المبيعات من المواد الغذائية فقد سجلت تراجعا بلغ نسبة 0,2٪.

تجدر الاشارة إلى ان التعافي الاقتصادي البريطاني قد اصبح اكثر قوة خاصة مع التراجع الحاصل في نسبة البطالة وهو الأمر الذي يعزز من ثقة المستهلكين في البلاد. وتراجع عدد المتقدمين للحصول على تعويضات البطالة في المملكة المتحدة خلال الشهر الماضي وذلك في أكبر تراجع تشهده البلاد في عدد هذه الطلبات منذ ما يفوق الـ 16 عاما، مع العلم ان نسبة البطالة ما تزال على حالها من دون تغيير وهو الأمر الذي يؤكد على تصريحات بنك إنجلترا المركزي في ان نسبة البطالة في البلاد ستتراجع ولكن ضمن وتيرة بطيئة، فقد تراجع عدد المتقدمين للحصول على تعويضات البطالة خلال شهر سبتمبر بشكل فاق التوقعات بكثير وذلك بنحو 41,700 مطالبة، وهو التراجع الأكبر الذي يشهده هذا العدد وذلك منذ عام 1997، هذا مع تعديل العدد المتحقق خلال شهر أغسطس والذي أصبح عند 41,600 وهو تراجع في عدد مطالبات تعويضات البطالة بنحو 9 آلاف مطالبة عما كان واردا مسبقا في التقارير.

ومن هذا المنطلق، بلغت نسبة البطالة في البلاد للفترة الممتدة ما بين شهري يونيو وأغسطس عند نسبة 7,7٪ وهي النسبة نفسها المتحققة خلال الفترة الممتدة ما بين شهري مايو ويوليو، والتي اتت كذلك بالتوافق مع توقعات السوق.

الاقتصاد الصيني

وذكر التقرير ان التقارير الصادرة خلال الأسبوع الماضي أظهرت ان الاقتصاد الصيني قد حقق نموا خلال الربع الثالث من عام 2013 بنسبة 7,8٪ عن العام الماضي، هذا وقد قضت التوقعات في ان الناتج المحلي الاجمالي سيحقق ارتفاعا بنسبة 7,8٪ خاصة بعد ان ارتفع بنسبة 7,5٪ خلال الربع الثاني.

انخفاض الصادرات الآسيوية بسبب ضعف الاقتصاد العالمي

«الكويتية الصينية»: توقعات بارتفاع النمو في أميركا خلال العام المقبل

أفاد التحليل الاسبوعي الصادر عن الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية عن أسباب انخفاض الصادرات الآسيوية إلى الولايات المتحدة وأوروبا وفرص اعتماد آسيا على اقتصاداتها المحلية للنمو أنه لعدة عقود استمرت آسيا بخدمة المستهلكين في الغرب، حتى انها تملك اليوم جزءا كبيرا من سلسلة الإمدادات العالمية، وتقوم خلالها باستيراد المواد الخام ومن ثم تصدر السلع.

ومع مرور الوقت، أصبحت آسيا المورد الأساسي للسلع إلى الاقتصادات الغربية، مما زاد من قابليتها للتأثر بالأحداث العالمية مثل الأزمة المالية في 2008 والأزمة الأوروبية التي تلتها.

ومن هذا المنطلق، يصبح توقع ما سيحدث في آسيا مرتبطا جدا بما سيحدث في الولايات المتحدة، وأيضا إلى حد أقل بما سيحدث في منطقة اليورو.

وتوقع التحليل ارتفاع نمو الولايات المتحدة الأميركية خلال العام المقبل، يتبعه انخفاض في معدل البطالة الأميركية وتعاف متواصل في سوق العقار المحلي.

وأشار التحليل الى انه مازال الطلب الاستهلاكي في الولايات المتحدة مستمرا بالنمو، وفي الوقت ذاته يتجه القطاع الصناعي إلى التطور ونشهد أيضا عودة معنويات المستثمرين والشركات إلى الارتفاع، ومستويات قياسية في ارتفاع أسواق الأسهم هذا العام.

وبشكل إجمالي، إذا ما استمر الاقتصاد على هذا النمط، فمن الأجدر أن يشهد الاقتصاد الأميركي موجة تعاف كبيرة في عام 2014.

ورأى التحليل أن الأداء الجيد للاقتصاد مؤخرا جاء نتيجة الضخ الكبير للسيولة من الاحتياطي الفيدرالي مثل برنامج التيسير الكمي الثالث الذي تم إطلاقه في أواخر العام الماضي بعد التباطؤ الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة.

واليوم، يخطط الاحتياطي الفيدرالي لتخفيض المشتريات الشهرية. وبالنظر إلى أهمية هذا البرنامج وإلى الاحتمالية العالية لحدوث تباطؤ مستقبلي، يبرز سؤالان مهمان، أولهما: ماذا سيكون رد الولايات المتحدة الأميركية والاقتصاد العالمي من هذا البرنامج، وثانيهما: كيف ستستجيب الأسواق؟ واشار التحليل الى أن الاقتصاد الأميركي لايزال ضعيفا ومعرضا للتأثر بانعدام الاستقرار نتيجة السياسة. ومن المتوقع ان يتسبب تخفيض السيولة في رفع أسعار الفائدة، مما يعوق الاستهلاك الخاص والاستثمار. وسيستمر الانقسام حول القضايا المالية مثل الميزانية وسقف الدين بالتأثير سلبا على الاقتصاد، بعد أن أدى مؤخرا إلى إغلاق الحكومة الأميركية.

وبالرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي الأميركي شهد ارتفاعا في الربع الثاني وللمرة الأولى هذا العام، من المحتمل أن يبقى القطاع الحكومي عائقا أمام النمو، وأن يخفض الارتفاع المتوقع في أسعار الفائدة من الطلب المحلي، وهذا يعني أنه من غير المحتمل أن ينمو الاقتصاد أكثر.

وهناك سيناريوهات خطيرة أيضا قد تظهر إن تحققت أي من المخاطر التي يواجهها الاقتصاد العالمي.

فقد تشهد الولايات المتحدة الأميركية تخفيضا في تصنيفها الائتماني من شركات التصنيف نتيجة للخلافات المالية والسياسية التي تمر على البلاد، وهذا بدوره قد يسبب تدفق الأموال خارج الولايات المتحدة الأميركية بحثا عن أصول آمنة مثل الذهب، وقد يكون الأثر طويل الأمد على الولايات المتحدة الأميركية والاقتصاد العالمي.

وعن منطقة اليورو ذكر التحليل أنها لاتزال تعاني من أزمتها، بينما الاقتصادات الآسيوية تشهد تباطأ على الرغم من استمرار نموها بمعدلات عالية. ولكن على عكس ما يحدث في الغرب، التباطؤ الآسيوي ينتج عن ضعف الطلب الخارجي.

فضعف الطلب من الاقتصادات المتقدمة يؤثر سلبا على الصادرات الآسيوية وعلى القطاعات الصناعية في آسيا.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، كل من الاقتصاد الكوري الجنوبي والاقتصاد الصيني. إلا أن هذه الاقتصادات المعتمدة على التصدير بدأت بالتأقلم مع الوضع الجديد، بعد 5 سنوات من التراجع على خلفية الأزمة المالية. وفي الكفة الأخرى، ساهمت هذه الفترة من التراجع في التطوير الهيكلي في آسيا عن طريق تشجيع الاستهلاك المحلي، وهو ما يتضح بالنمو المطرد للرواتب.

كما يتحول كذلك القطاع الخاص الذي يحظى بتوافر الطلب المحلي، من التركيز على تصدير الكميات الكبيرة إلى التركيز على الابتكار المحلي.

وبالإضافة إلى ذلك، استمرت آسيا بتقديم الدعم الذي تحتاجه استثمارات البنية التحتية محليا، مع استثناء بعض الدول مثل الهند. وبمرور الوقت، يصبح التصدير عاملا صغيرا من عوامل النمو، فيما يزيد تأثير القطاع المحلي كأحد عوامل النمو في آسيا. ولاتزال آسيا تتأقلم مع موجة النمو المنخفض، بينما تؤثر الواردات الأميركية المتناقصة على الاقتصادات الآسيوية. ولكن آسيا ستكون في وضع أفضل لمواجهة الانخفاض في الطلب العالمي. إلا أن الأسواق قد تستجيب بطريقة مختلفة. فقد ينتج عن التغيير الكبير في كمية التدفقات ضعف العملات الآسيوية، وانخفاض الأداء في أسواق الأسهم، لكن ومع هذا، لن تتغير الأساسات الاقتصادية لهذه الدول. تتواجد أكبر قاعدة استهلاك في العالم في آسيا الناشئة، وعلى الرغم من إمكانية تقلب ثقة المستثمرين تجاه هذه الدول وحدوث تباطؤ أكبر في حجم صادراتها، إلا أن الاقتصاد المحلي في منطقة آسيا اليوم أكثر مرونة وسيولد فرصا استثمارية كثيرة على المدى الطويل.

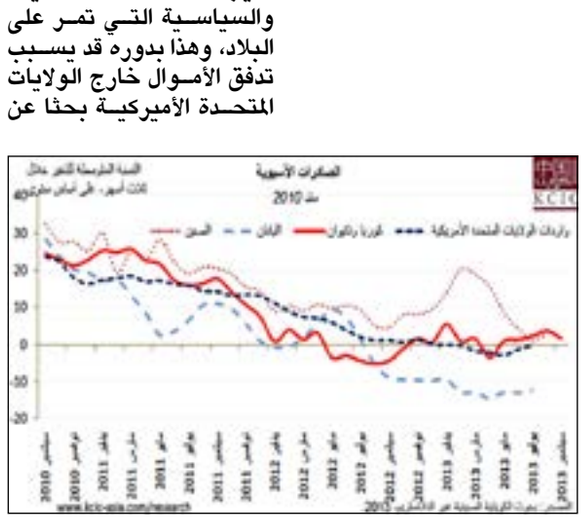

«ديمة كابيتال»: ارتفاع الأسهم الأوروبية للأسبوع الثاني على التوالي بعد اتفاق رفع سقف الدين بأميركا

ذكرت شركة ديمة كابيتال في تقريرها الاسبوعي عن أداء الأسواق العالمية ان الأسهم الأميركية ارتفعت خلال الأسبوع الماضي بعد نجاح الكونغرس بالتوصل إلى اتفاق بشأن رفع سقف الدين وتزايد التكهنات بمواصلة الاحتياطي الفيدرالي الأميركي تطبيق سياساته المالية التحفيزية، مشيرا الى ان مؤشر S&P 500 وصل خلال تداولات الأسبوع إلى رقم قياسي جديد إلا أنه أنهى الأسبوع متراجعا بشكل طفيف عن هذا الرقم بارتفاعه بنسبة 2,4٪ مسجلا أعلى نسبة أرباح منذ شهر يوليو. بدوره ارتفع مؤشر Dow Jones الصناعي بنسبة 1,1٪ أي ما يعادل 162,54 نقطة ليصل إلى مستوى 15,399 نقطة، وما يزال المؤشر الذي يضم 30 سهما أقل بنسبة 1,8٪ بالمقارنة مع مستوياته القياسية التي وصل إليها في 18 سبتمبر.

واضاف التقرير ان مؤشر Nasdaq حقق قفزة بنسبة 3,2٪ ليصل إلى مستوى 3,914,28 نقطة وهو المستوى الأعلى له منذ شهر سبتمبر من العام 2000. وفي ظل غياب التقارير الاقتصادية فإن المستثمرين كانوا يراقبون نتائج الشركات للربع الثالث من العام. ومن بين الشركات المائة من شركات مؤشر S&P 500 التي أعلنت عن نتائجها حتى الآن فإن أرباح 70٪ منها تجاوزت توقعات المحللين كما تجاوزت إيرادات 55٪ من هذه الشركات التقديرات وذلك وفقا لوكالة بلومبرغ. ويتوقع أن تقوم 146 شركة من شركات المؤشر بالإعلان عن نتائجها الفصلية خلال الأسبوع المقبل. وارتفعت قطاعات المؤشر العشرة خلال الأسبوع الماضي وكانت شركات الاتصالات والخدمات المالية الأكثر ارتفاعا. وكان سهم Google Inc. الأكثر ارتفاعا بين أسهم مؤشر S&P 500 بارتفاعه بنسبة 16٪ متجاوزا حاجز الألف دولار للمرة الأولى بعدما تجاوزت أرباح الشركة التوقعات.

واشار التقرير الى ارتفاع الأسهم الأوروبية للأسبوع الثاني على التوالي وذلك على خلفية الاتفاق الذي توصل إليه الجمهوريون والديمقراطيون في الولايات المتحدة والذي أفضى إلى رفع سقف الدين وأعاد الموظفون الفيدراليون إلى وكالاتهم بعدما توقفوا عن العمل لأكثر من أسبوعين. وارتفع مؤشر Stoxx Europe 600 خلال تداولات الأسبوع الماضي بنسبة 2,2٪ ليصل إلى 318,47 نقطة، وقد ارتفع المؤشر خلال سبعة أيام متتالية في أطول فترة من المكاسب هذا العام. وارتفع المؤشر بنسبة 2,6٪ حتى الآن خلال هذا الشهر وسط تفاؤل بأن يتفق الكونغرس على قرار يقضي برفع سقف الدين قبل الموعد النهائي المحدد والذي كان يوم 17 أكتوبر.

واشار التقرير الى ان الأسهم الأوروبية بذلك تكون قد حققت مكاسب بنسبة 14٪ منذ بداية العام. وارتفعت خلال تداولات هذا الأسبوع جميع مؤشرات أسواق دول أوروبا الغربية البالغة 18 مؤشرا باستثناء مؤشر سوق أيسلندا.

وارتفعت الأسهم الآسيوية للأسبوع الثاني على التوالي مع وصول المؤشر القياسي إلى أعلى مستوى له في خمسة أشهر وذلك بعد نجاح الكونغرس بالتوصل إلى اتفاق بشأن رفع سقف الدين وتجنيب حكومة الولايات المتحدة مخاطر التخلف عن سداد ديونها. وارتفع مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 1,8٪ خلال الأسبوع ليصل إلى 143,45 نقطة وهو أعلى مستوى اغلاق منذ 21 مايو الماضي. كما ارتفعت الأسهم بعدما أظهرت بيانات اقتصادية تسارع النمو الاقتصادي في الصين. وقال مكتب الاحصاءات الوطنية في بكين إن الناتج المحلي الصيني الإجمالي ارتفع بنسبة 7,8٪ خلال الفترة الممتدة بين شهري يوليو وسبتمبر الماضيين وذلك بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. وتقدم الانتاج الصناعي في شهر سبتمبر بنسبة 10,2٪ تماشيا مع التوقعات بينما ارتفعت مبيعات قطاع التجزئة بنسبة 13,3٪. وارتفع مؤشر Topix الياباني بنسبة 0,7٪، بينما ارتفع مؤشر Kospi الكوري الجنوبي بنسبة 1,4٪ خلال الأسبوع الماضي.

وتم بالأمس تداول مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال آسيا والمحيط الهادئ بتقييمات على الأرباح المتوقعة وصلت إلى 13,8 مرة بالمقارنة مع 15,8 لمؤشر S&P 500 و14,6 لمؤشر Stoxx Europe 600 وذلك وفقا لبيانات قامت بنشرها وكالة بلومبرغ.

«برقان» يعلن الفائزين في سحب حساب «يومي»

أعلن بنك برقان امس عن أسماء الفائزين في السحوبات اليومية على حساب يومي والذين فاز كل واحد منهم بجائزة 5000 دينار للسحب الذي أجري عن الاسبوع الذي سبق إجازة العيد ويوم الأحد الماضي 13_10_2013.

وكان الحظ في هذه السحوبات من نصيب كل من علي فهد الفهد والحمود العبدالوهاب وعبدالله حامد عبدالله عوض وسناء عبدالعزيز مبارك بن ناصر وعماد عبدالرزاق أحمد الفهد وورثة المرحوم حمود سليمان المضيان ومصطفى جاسم محمد المطوع. وقام بنك برقان بإعادة إطلاق حساب يومي بحلة جديدة ومزايا متعددة جعلت من فتح الحساب والفوز فيه أكثر سهولة وسرعة. ومع الشروط والمزايا الجديدة أصبح بإمكان العميل فتح حساب يومي والدخول في السحب مباشرة بعد 48 ساعة من فتح الحساب مما يعد نقلة جديدة تضيف فرصا سريعة ومباشرة للفوز.

بنك برقان
BURGAN BANK
أنت دافعنا

«الصفاة للضيافة» تنضم إلى كتيب الخصومات «الدولي مول»

أعلن نائب مدير التسويق في بنك الكويت الدولي نواف ناجيا عن انضمام شركة «الصفاة للضيافة» إلى كتيب الخصومات «الدولي مول» بعروضها الحيوية التي ستخص بموجبها عملاءه بخصومات بنسبة 10٪ لدى تناول طعامهم في كل الأوقات «الفطور ـ الغداء ـ العشاء» وذلك في أربعة من مطاعمها المعروفة والمشهورة والمجهزة لخدمة جميع أفراد العائلة، وهي كل من مطعم «الصنوبر» في منطقة السالمية، ومطعم «أفندم» في منطقة حولي ومطعمي «ليالي الخيام» و«دون ماريوز» في منطقة الشرق، بهدف تجنيبهم نمط الحياة التقليدي وكسر

وتيرة الروتين اليومي في تناول وجبات الطعام في المنازل والغرف المغلقة، ولإعادة البهجة والحيوية إلى نفوسهم ونفوس أبنائهم، نتيجة استمتاعهم بمستوى الخدمة الراقية، ونظرا لما تتميز به هذه المطاعم المختارة من مطاعم مغلقة وأخرى مفتوحة في الهواء الطلق، لكل مقومات ووسائل الراحة والترفيه التي تناسب كل أفراد العائلة صغارا وكبارا وتمكنهم من الترويح عن أنفسهم.

وقال ناجيا: لقد حرصنا في «الدولي» على استقطاب عروض شركة الصفاة للضيافة لتأمين حاجة عملائنا من أشهى قوائم وأصناف الطعام المختلفة لأشهر المطابخ العربية والعالمية وعلى أيدي أمهر الطهاة العرب والأجانب، بدءا بمطعم «الصنوبر» المتخصص بالأكل اللبناني اللذيذ والصحي، مرورا بالمطعم التركي «أفندم» المتخصص بتقديم الأطعمة التركية التقليدية، وصولا لمطعم «ليالي الخيام» المشهور بالأطعمة الإيرانية وبالكباب الإيراني خصوصا، وانتهاء بمطعم دون ماريوز مؤكدة جاهزية جميع تلك المطاعم لتقديم كل أنواع الأطعمة المتخصصة والمشروبات الساخنة والباردة والحلويات الشرقية والغربية، بالإضافة إلى الأكلات الخليجية والعربية والعالمية الأخرى، نزولا عند رغبة العملاء، ناهيك عن استعدادها لتجهيز وتحضير قوائم الأطعمة والحلويات والمشروبات للحفلات والأعراس والمناسبات.

وأضاف ناجيا: لقد راعينا في «الدولي» توافر ثلاثة عناصر في هذا العرض تعكس وتظهر في مجملها جديتنا واهتمامنا برضا عملائنا رغبة منا في إسعادهم والترويح عنهم، والتخفيف والتيسير عليهم كلما وجدنا سبيلا إلى ذلك، أما العنصر الأول فقد تمثل في حرصنا على تنويع قائمة المطاعم بين عربية وأجنبية وآسيوية، لنرضي بذلك أذواق قاعدة عملائنا العريضة التي تمتاز بكثافتها العددية وتنوع أصولها وجذورها وجنسياتها.